اشكالية الفرد و المواطنة
في فلسفة توماس هوبز

بن قرنة مخطارية/طالبة دكتوراه . جامعة وهران 2 محمد بن احمد
إشراف :د.بوشيبة محمد /. جامعة وهران 2 محمد بن احمد

الملخص:

ان الإنسان ومنذ أول يوم تأسست فيه شكل الدولة الأولى. عاش أزمة حقيقية بين الرضوخ لقاعدة التعايش والتنازل عن حريته الشخصية و الانتماء لهيئة سياسية واتخاذ صفة المواطن. وبين العيش على فطرته القائمة على تجسيد فرديته بدون قيود، وفي هذا الصدد أسهبت العديد من الكتابات عبر مختلف الحقب الزمنية التي عرفت علاقة بين الحكام والمحكومين. في حدود المادي والمعنوي للحكام باعتبارهم مؤسسات سياسية، وحدود الأفراد باعتبارهم متساوين أو مختلفين، فتقفِ مسار مضمون المواطنة يسمح بمعرفة العلاقة بين الحكام والرعية. تلك الإشكالية التي ناضلت فلسفة توماس هوبز لتوضيح الإطار العام لها، وبرفضه لكل ما من شأنه انتهاك حرية الإنسان وسلامته. آمن هوبز بالإنسان الطبيعي لما يملكه من حقوق فطرية فعمل للحفاظ على كل ما هو طبيعي وتنميته وفق ما يتعايش وحاجات الفرد ضمن مشروع العقد الاجتماعي الذي كان أساسه الإنسان(الفرد).

مقدمة:

في ظل تسارع التغيرات التي عايشتها الإنسانية في جوانب الحياة المختلفة (السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية)، تَطلّبت الحاجة تحرير العديد من المفاهيم عن الإنسان وفضائله الاجتماعية والسياسية من قبيل الفردية، الديمقراطية، العدالة، و المواطنة هذه الأخيرة التي كانت عُرضة للتساؤل من أجل الفهم ثم التجسيد. فمفهوم الفرد والمواطنة كانا من بين أهم تلك المصطلحات، كون الانتماء كان حاجة متأصلة في النفس البشرية، فالإنسان من غير انتسابه للدولة تائه والدولة من غير إنسان لا معنى لها. فكان للبشرية بذلك مسارا طويلا وشاقا حتى تستطيع التوفيق بين استقلالية الفرد ومتطلبات النظام العام. من خلال أهمية هذا الطرح تظهر هناك حلقة رئيسية حاولنا الوقوف عندها وهي أراء هوبز حول إشكالية الفرد والمواطنة، فكيف يتحقق مفهوم المواطنة في الدولة عند هوبز؟ وفيما تمثلت أهمية فلسفته بشكل عام وفلسفته السياسية بشكل خاص في انتقال بالإنسان من مفهوم الحق الطبيعي والحالة الفطرية إلى الحق السياسي و الحالة المدنية؟

1. الحالة الطبيعية أو الفطرة الأولى:

إنّ هوبز[*] T. Hobbes في محاولة تركيزه على إيجاد نظرية سياسية علمية ،حاول البدء بحقيقة لا تقبل نقضاً ولا شكاً، حقيقة يستدل منها باقي نظرياته وأفكاره، وقد وجد تلك الحقيقة في تحليله الطبيعة البشرية، والتي أخضعها للأنانية السيكولوجية، فنظر لها نظرة تشاؤمية.

رأى هوبز أنّ الفرد بطبيعته مندفع بنزعة حب البقاء، وأنه في سبيل تحقيق الطمأنينة في الحياة . يستخدم كافة الأساليب و يحاول أن يسعى لتحقيق القوة وزيادتها تأميناً لنفسه، الإنسان عند هوبز ليس كائنا اجتماعيا بطبعه كما ظهر مع أرسطو، ولا كائنا عقليا كما يقول فلاسفة التنوير، بل هو كائن شرير حافل بالنقائص تدفعه المصلحة الذاتية، وتتحكم فيه الغرائز الأولية من أنانية وشجع، ويتلخص هذا كله في العبارة المشهورة التي قالها هوبز: « الإنسان للإنسان ذئب، وكل إنسان عدو لكل إنسان.» (هوبز توماس ، يناير2011: 134). وبالتالي كانت حالة الطبيعة حرب من كل فرد ضد كل فرد. فلقد شكل هذا الطرح لهوبز أثرا بالغًا في إحداث قطيعة إبستيمولوجية في القرن السابع عشر، عمل من خلالها على تحرير الفلسفة السياسية من سجن اللاهوت الذي طالما ارتبطت به ارتباطا وثيقا، فالمستجد مع هذه الفكرة هو إضفاء الطابع العلماني على الاهتمامات الفكرية.

يُعتبر الإنسان في هذا الطرح كائنا مستقلا،" فالحالة الطبيعية هي الحالة الأولى منطقيًا بالعلاقة مع الحياة الاجتماعية والسياسية، حيث يؤخذ بعين الاعتبار الإنسان الفردي فحسب. يُضاف إلى ذلك أنّه لما كانت الأولوية المنطقية مختلطة مع الأسبقية التاريخية، فإنّ حالة الطبيعة هي الحالة

التي يفترض فيها أنّ البشر قد عاشوا قبل تأسيس المجتمع و الدولة".(دومون لويس، 2006: 113 . 114)." فهوبز وضع رؤيته الخاصة فيما يتعلق بحالة الطبيعة the state of nature وهي تمثل ما تصوره من التفاعلات الإنسانية قبل أن يكون هناك أي شكل من القوانين، فهي رؤية تمثل وصفه الخاص الذي تخيله للحياة الإنسانية". (دليو ستيفن، 2010: 173).

إذًا حالة الطبيعة لدى هوبز هي حالة رغبة لامتناهية فقد الإنسان فيه صفته العقلية، فأصبح للرغبة الأولوية المطلقة و إشباعها هدفا في حد ذاته،هذا ما يتنافى و امتلاك الإنسان لملكة العقل ، فرغم تميزها بطابع المساواة بين الأفراد في القوة والقدرة و الخبرة غير أنها تؤدي إلى انتشار حالة حرب دائمة، يتحكم في الإنسان مبدأ الرغبة في الحصول على كل شيء. تسفر هذه الأسباب فرادى ومجتمعة إلى انقسامات وصراعات يتسابق فيها الأفراد في حالة من الجشع إلى فرض ذواتهم، متسببين في نشوء صراعات خطيرة فكل فرد يسعى إلى تحقيق مصلحته مستعدا للقضاء على غيره في غياب سلطة تردعهم . وهكذا تبقى حقوق الإنسان مهددة بسبب غريزة حب البقاء التي انطبعت بها الطبيعة البشرية مما جعل كل فرد في حالة شعور بالخوف من الآخرين الأمر الذي يدفعه بالهروب من هذه المشكلة، بالانتقال من الفرد إلى المواطن.

2 . من الحالة الطبيعية إلى حالة المجتمع:

لطالما كانت الدولة محطة مهمة من محطات المجتمع البشري، حيث قدمت العديد من التصورات على مر الحقب والعصور في ماهيتها، ونشأتها والأسس التي تقوم عليها. قد أعطى هوبز الفرد دورًا في إنشاء الدولة ورسم حدودها، وذلك عن طريق فكرة العقد الاجتماعي. الفكرة التي ظهرت مع السفسطائيين فكان الإنسان في الفكر الفلسفي السفسطائي مقياس المعرفة والوجود، فهو الحكم والفيصل على الأشياء. وقد عارض عمالقة اليونان أفلاطون وأرسطو أطروحات السفسطائيين فعرفه أرسطو بقوله:« الإنسان حيوان اجتماعي»(طاليس أرسطو،1924: 29). فهو في ضوء هذه التعريفات مدني بطبيعته. فالفرد إذا انفصل عن مدينته لم يعد إنسانا، وهو الاعتقاد الذي يجعل من المواطن نتيجة من نتائج الدولة ، وليس العكس فالدولة ليست نتيجة من نتائج عقد ابرمه المواطنين ، أو بمعنى آخر الإنسان لا يستطيع تحقيق طبيعته سوى في سياق الدولة.

أمّا بالمرور إلى القرون الوسطى، فقد كانت المدينة الأرضية مجرد مرحلة لبلوغ المدينة السماوية أو مدينة الله، "فحب الذات لحد احتقار الله صنع المدينة الأرضية ،وحب الله لحد احتقار الذات صنع المدينة السماوية" (serge lancel ،1999:P552). و وصولا إلى هوبز "فقط كانت الدولة نتيجة العقد أو الميثاق أو الاتفاقية التي يعقدوها الأفراد وهم يعيشون حالة طبيعية تقوم على النزاع

والفوضى والحروب المستمرة، حالة أزمة دائمة، مما دفعهم إلى التفكير في إيقاف هذه الحرب لينعموا بالسلم، وذلك لا يمكن إلا في إنشاء مجتمع منظم." (دولاكمبانى كريستيان،2003: 153). وهي كذلك " كائن مصطنع أوجده الإنسان ككيان طبيعي خدمة لمصالحة،و بالتالي فان الدولة لم تنم نمو طبيعيا بل إنها أُنشئت نشأة مصطنعة عن طريق الأفراد" (توفيق مجاهد حورية 2019: 402).

إنّ فكرة المجتمع السياسي لدى هوبز لا يمكن أن تقوم إلا على أساس واحد و وحيد وهو التضحية الطوعية لكل فرد باستقلاله الشخصي لنتوصل بذلك بالجميع إلى السلم والسلام الذي تَضمنه القوانين، فهوبز يؤكد على وجود حقوق لدى كل إنسان منها حق الحياة وحق البقاء، وحق الملكية وغيرها، و هذه الحقوق هي حقوق فطرية لكل فرد غير مكتسبة سبق وجودها وجود أي جهة سياسية . وقد منحت صفة المساواة بين الجميع ومنحتهم الحق في ممارستهما بكل حرية، وهذا ما أكده قول هوبز:« إنّ السبب النهائي، والغاية، وهدف البشر التواقين بطبيعتهم إلى الحرية و ممارسة السلطة على الآخرين، من خلال فرض قيد على أنفسهم، الذي يجعلهم يعيشون في إطار الدولة، هو الخروج من حالة الحرب البائسة وهي نتيجة ضرورية للأهواء الطبيعية التي تسير البشر.» (هوبز توماس، يناير2015 : 176.175).

إذًا فلسفة هوبز هي محاولة لاستئصال حالة الحرب التي شكلت دافع و مبدأ الاجتماع الإنساني، فالتجربة الإنجليزية على وجه الخصوص تؤكد أن الحرب مرض خطير وجب شفاء الجسم السياسي منه، فغياب الدولة هو الحالة الطبيعية نظريا، وهي حالة حرب وجزع وخوف لا نهائي من الموت، وهي نمط العيش السائد في حالة غياب قوة عامة قادرة على بث الرعب في قلوب الناس فيقول صالح مصباح:« إنّها حال لا وجود فيها لا فلاحة ولا ملاحة ولا تجارة ولا آلات قادرة على تحريك أشياء على قدرٍ كبيرٍ من القوة ولا وجود فيها لمعارف ولا حساب للوقت» (مصباح صالح،2011: 47).

"وبالتالي قرر البشر المنعزلون الذين ظلوا أسرى شهواتهم الوجدانية أن يتحدوا ليضعوا عقدا contrat أو ميثاقا covenant فيما بينهم، وينص هذا العقد أن ينشىء مع الآخرين جمهورية. أي أن يتخلى عن رغبته ويتنازل عن حريته، ويضع تلك الأخيرة بين أيدي سلطة مركزية أو هيئة سياسية تتمتع عندئذ بكافة السلطات التي يجعلها تنشر السلام والأمن " (دولاكمبانى كريستيان، 2003: 160). فلا يمكن لمجتمع سياسي أن يقوم في نظر هوبز دون سلطة الدولة. هذا الجسم الاصطناعي من شأنه التحكم في خطر الأفراد الذي ينبعث من مساواتهم ورغباتهم في حياتهم الطبيعية، الشعور بالخوف وعدم الأمن هو الذي دفع بالفرد للبحث عن السلطة من أجل حماية نفسه، "إنّ الفرد الجديد الذي يحسب حساب المصلحة Individual calculatng يحدد لنفسه أهدافه الشخصية

في غياب الخير الأعظم الذي سوف يقصده الناس كافة طواعية سوءا كانت هذه الرغبة الدائمة في المزيد من المراكمة ناشئة عن تأثير مجتمع رأسمالي متطور، فإنّه أكد أن الإنسان يحركه ميل عام تشترك فيه الإنسانية كلها . أي رغبة دائمة لا تهدأ في حيازة سلطة إثر سلطة، وهي رغبة لا تنقطع إلا بالموت فقط" (اهرنبرغ جون، فبراير 2008: 149. 150).

رغم الحرية التي امتلكها الفرد في الحالة التي سبقت الدولة، كانت الحاجة إلى السلطة ضرورة تفرض نفسها، فكانت بذلك ملازمة لجوهر الشرط الإنساني. فإن لم تكبح جماح الرغبة الإنسانية تؤدى إلى اندلاع حرب لا تسلم منها البشرية، إن الحقوق الطبيعية التي أكدها هوبز للفردية مثل المساواة، و الأمن، والمصلحة كان من شأنها دفع البشرية نحو إقامة الدولة." فمن المستحيل قيام المجتمع المدني من سلطة عامة، ولسوف تجعل فوضى الشرط الطبيعي الإنساني من الحياة نفسها أمرا مستحيلا. والمفارقة العميقة هي أن كل فرد يعتمد على عقله الشخصي ينتهي سريعا إلى وضع لا يطاق بالنسبة للجميع، وعليه ثمة إدراك أو قاعدة عقلية عامة تفيد أن كل إنسان عليه أن يسعى إلى السلام، بقدر ما يأمل في الحصول عليه وعندما يخفق في سعيه ذاك فإنه يلجأ إلى ما يجنبه من الحرب ، فالمصلحة الذاتية العقلانية هي حافز للفرد وبقاء للجماعة. فهي تقع في صميم الحياة الإنسانية في حال الطبيعة وتستلزم قيام المجتمع المدني" (اهرنبرغ جون، فبراير 2008: 152).

بالنسبة لهوبز كلما انتقل الإنسان من الحياة الفطرية الطبيعية إلى الحياة الاجتماعية الحضارية، نفع نفسه وغيره بمختلف الجوانب الاقتصادية والعلمية والأخلاقية أو بمعنى مغاير الإنسان بوصفه كائنا طبيعيا فهو في حالة حرب مستمرة، الأمر الذي دفعه لإنتاج مضادات اجتماعية للطبيعية البشرية. ما يؤخذ على هوبز هنا انه صور حالة الطبيعة حالة تجريد وغياب للمجتمع وليس الحكومة فقط مما أدى بجون لوكJ. Locke للوقوف على عكس هذا الطرح: «فالطور الطبيعي طور من الحرية ،فهو ليس طورا من الإباحة.»(لوك جون،1959:140)

الفرد هو أصغر الأجزاء المركبة لهذا الكائن الاصطناعي، "فحركة الأفراد باتجاه مستقيم لتلبية رغباتهم، ثم الصدام الناجم عن هذه الحركة المستقيمة باتجاه إشباع الرغبة الأنانية، وحالة الحرب المترتبة عن هذا الصدام وكون الأفراد متفاوتين في قوتهم ومتساوين في ضعفهم. ذاك كله غير قادر على إنتاج حالة اجتماعية أي حيز اجتماعي عام منظم، وهي بالتالي حالة حرب ضرورية، فغياب الدولة هي الحالة الطبيعية نظريا، وحالة الخوف المتساوي في توزيعه بين الأفراد، هي الدافع إلى تفعيل قوانين العقل. التي يسميها هوبز قوانين الطبيعة من أجل الخروج من أهوال حالة الطبيعة " (بشارة عزمي، يناير 2012: 98).

وبالتالي تكون الحالة الطبيعية هي ناجمة عن الفطرة يغيب فيها العقل، لا يستطيع الإنسان التخلص منها إلا إذا حكَّم عقله وسبَّق الصالح العام عن الخاص وبهذا يكون قد انتقل إلى الحالة السياسية، التي جعلها هوبز كنتيجة للتعاقد الذي يحدث بين الأفراد وتتكلل فائدته في الدولة ،الأداة التي تضرب بيد من حديد حالة الطبيعة والإنسان الطبيعي. " فنجاح المستمر الذي حققه الإنسان من تلك الأشياء التي يرغب فيها يعني تحقيق التطور والرقي المستمر، والسعادة،لأنّ هذه الأخيرة ما هي إلا حركة مستمرة وغير منقطعة، فالقاعدة الأخلاقية عند حسب الطبائع البشرية حسب ميولاتهم ورغباتهم فالخير ما يحقق النفع والشر ما ينفر منه الإنسان أو ما يلحق به الأذى" (hobbes ،p84 thomas).

بناءا على هذا التحليل، نستنتج أنّ هوبز توقع شكل الحياة الإنسانية في حالة عدم وجود الدولة وما الذي يشرح وجود الأفراد في مجتمع سياسي، لذلك وجب ضرورة فهم العيش في الدولة وما يعنيه، حتى يتسنى للفرد فهم ما يعنيه العيش من دونها يقول هوبز: « إن البشر من دون دولة يشعرون بعدم الأمان، من غير وجودها نشترك لندافع عن أنفسنا...فلا يسلم في الصراع الفردي للبقاء أحد. إذ لا وجود لمن هو حصن وغير معرض للخطر. وهناك مساواة نسبية بين البشر في الدهاء لذا ستكون الحرب مستمرة، وتلك هي الحالة التي تدعى حالة الطبيعة التي يقاتل كل واحد فيها الأخر، فالأجزاء المكونة هي الكائنات البشرية أو الأفراد وهدفهم الأساسي حفظ الذات» (سكيربك غناز وغيلجي نلز، أبريل 2012 :396). فتلك كانت نتيجة التحليل الذي رغب هوبز أن يشرح به الظواهر الاجتماعية.

لقد كان تنازل الأفراد عن حقوقهم الطبيعية تنازلا قامت على أساسها السلطة السياسية من أجل إنهاء حالة الطبيعة ونفيها نفيا مطلقا، لتقوم على إثرها دولة مطلقة الصلاحية، فالدولة هي القوة المشتركة التي تنزع من نفوس الأفراد الشعور يالخوف .

3. شرعية السلطة السياسية و منطق المواطنة في ظل رعاية فردية الانسان :

لم تكن فكرة الدولة عند هوبز مثلما كانت عليه بالنسبة إلى مختلف المجتمعات التي سبقته وإنما كانت ذات خصوصية وهذا ما انعكس على كيفية تصوره لفكرة المواطنة وممارستها. في كل مرحلة تاريخية عكست المواطنة شكل الممارسة السياسية السائدة وطريقة تنظيم الدولة للمجتمع،" فبحسب هوبز لا يتحقق خلاص الإنسان إلا بشرط، أن يسلم الجميع كل سلطتهم وكل قوتهم لرجل أو جماعة قادرين على اختزال كل الإرادات في إدارة واحدة ألا وهي الدولة. وهذه الدولة تتمتع بسلطة غير محدودة واعتباطية، فرئيس الدولة سواء كان رجلا أو جماعة لا يخضع للقوانين المدنية، فهو يمتلك

سلطة سن القوانين أو تعطيلها وهو المؤهل الوحيد بحكم امتلاك السيادة المطلقة للحكم، بين الآراء المتعارضة أو المؤيد للسلام" (ولد يب سيدي محمد، 2008: 93). "فقد اعتبر هوبز أنّ الحاكم له السلطة المطلقة و العليا التي تلزم الأفراد بالطاعة، وتمنح للفرد فردا كان أو جماعة عن طريق اتفاق أو تعاقد إرادي يتم بين الأفراد ،يعكس رغباتهم في العيش المشترك، وتنظمه يد آمره تحتكر استعمال القوة ووضع القوانين بغرض تحقيق السلم المدني ،الذي يعد الغاية من خضوع البشر، بعدما كانوا يعيشون حالة حرب نظرا لعوامل ثلاث :الريبة، المنافسة، المجدالتي تشكل طبيعتهم" (p123 : hobbes،thomas،1999).

يبدو أنّ هوبز رأى المواطنة من خلال إرادة الأفراد في قيام المجتمع الإنساني، فبالرغم من أن الإنسان خارج الإطار السياسي كان في حالة حرية تامة بلا ضوابط، استعمل فيها الفرد حريته وفق ما تمليه عليه رغباته خارجا بذلك عن كل قانون أو جهة وصية، سوى قانون الطبيعة الذي كان الموجه الوحيد للحرية التامة لسلوك الفرد في هذه الحالة. إنّ العبور إلى الحالة السياسية كان خوف من العدوان البشري الذي قام على افتراض أنّ الإنسان شرير بطبعة وأنّه يبحث عن مصلحته الخاصة ،ويقبع داخله ذئب شرير يتحين للحظة المناسبة للانقضاض على غيره، فكان الحل بالنسبة إلى هوبز هو الدولة القوية التي تهذب الرغبات الحيوانية الكامنة في الإنسان. واحتكرت بذلك الدولة الحديثة وسائل العنف والقهر، وانتقلت سلطة المقدس الغيبي (الإله) إلى سلطة المقدس العيني (الدولة).

الدولة تأسست لتوفير الرعاية لأفرادها، واستئصال الخوف الذي تفشى قبل وجودها وتحقيق الأمن الاجتماعي والسياسي للجميع، بعدما عاش الجميع في حالة من الفوضى واللاطمأنينة وغياب الرادع القانوني. إنّ مصدر التغير في الإنسان هو تحقيق الأنانية الفردية فسلطة الحاكم المفرد هي وحدها التي تتيح تحقيق العدالة وحماية الملكية. قبل إمكان إطلاق كلمات العدل والجور يجب أن تكون هناك سلطة قسرية تجبر الناس سواءاً بسواءٍ على تنفيذ مواثيقهم من خلال رادع العقاب الذي يكون أعظم بكثير من المنفعة التي يتوقعونها من نقضهم للميثاق، وعلى تحقيق التوافق الذي يجني ثماره الناس بعقد متبادل تعويضا عن تنازلهم في حقهم الكلي ولا توجد مثل هذه السلطة قبل بناء جماعة ذات كيان سياسي،فيقول في هذا الصدد:«إنني أضع في المرتبة الأولى كنزوع وميل عام لدى جميع البشر، رغبته اللامتناهية في اقتناء السلطة و المزيد منها وهي رغبة لا تنتهي إلا بالموت ،فلإنسان لا يستطيع ضمان القوة و وسائل العيش التي يمتلكها الآن دون البحث عن المزيد منها.» (p96: 1999، hobbes thomas)، فكان السبيل الوحيد بذلك في نظر هوبز لتفادي التنافس بين الأفراد المؤدي إلى

حرب شاملة ومدمرة، وضع الفرد ومصلحته وتوجهه الفردي تحت السيطرة هو إسناد كل حقوقه إلى الكيان السياسي وهو الدولة (التنين).

فالدولة نشأت بفعل إرادي، "فالأفراد كانوا مواطنين كاملي الإرادة والوعي في تلك اللحظة التاريخية التي قرروا فيها بكامل وعيهم التنازل عن كامل إرادتهم ووضعها أمانة في يد الحاكم الذي لم يوقع العقد، وإنما نجم عن توقيعه وبالتالي هو غير ملزم بأي علاقة متبادلة و غير مقيد بأي التزام تجاه المحكومين" (بشارة عزمي،يناير 2012: 99). بالتالي يكون الأفراد قد مارسوا مواطنتهم بإرادة تامة، لكن هذه الممارسة تمت لمرة واحدة للاختيار بين أمرين إما البقاء في عالم الفوضى والغياب التام للسلطة، أو المرور إلى عالم السلام الذي لا يتحقق في نظر هوبز إلا عن طريق السلطة المطلقة.

إنّ توماس هوبز يقوم بالفصل التام بين المواطن والإنسان، بفصله بين حالة الطبيعة التي يجعل الحق الطبيعي سائدا فيها، وهو حق الإنسان بتحقيق رغباته مع إباحة كل الوسائل التي تمكنه من ذلك، وبين الحالة المدنية التي يتحول فيها الإنسان إلى مواطن. "إنّه بذلك يفتح المجال في تاريخ الفكر السياسي المدني للتقدم نحو المواطنة لا على أساس العودة إلى الامتيازات الموروثة أو القائمة على الانتماء، وإنّما على أساس التقدم تدريجيا نحو المواطنة العامة الحديثة القائمة على الحقوق والواجبات في العلاقة مع الآخرين" (بشارة عزمي،يناير 2012: 101). ووفقا لهذا المفهوم يتمتع الفرد بالمشاركة في المسائل العامة، في حين أنه كان يتمتع قبل ذلك بالاستقلال في حياته الخاصة فالعقد الاجتماعي انطلق من الفرد وصفاته الفردية للوصول إلى المجتمع السياسي كعلاقة نفعية متبادلة بين الأفراد فهو بهذا يكون قد ساهم في تأسيس سلام مدني وأعد البشرية لكي تفي بواجباتها المدنية.

فضلا عن هذا فاتفاق أشخاص كثيرون يصبح قوة كافية تجعل من انتهاك الأفراد لحقوق الآخرين أمرا خطيرا "فالحد عن هذا الانتهاك يجب أن يكون بدرجة تكفي لصد أي عدو عن الحرب الخطيرة، وتبين هذه المتطلبات والعناصر غير الاجتماعية في طبيعة الإنسان أن الوحدة التي تتحقق عن طريق الرضا، والإرادات الكثيرة التي تتفق في موضوع واحد هو الصالح العام لا تكفي لأن تربط الناس معا، لأن المجتمع السياسي أو الدولة يتطلب وحدة حقيقية أو اتحادًا" (شتراوس ليو وكروبسي جوزيف، 2005: 585).

من خلال تلخيص هوبز قيام الدولة على أساس العقد الاجتماعي[**] الذي من خلاله تمتع الحاكم بسلطة مطلقة، كون الإنسان ليس كائنا اجتماعيا على غير ما كان تَصوره أرسطوAristote، وإنّما هو كائن أناني لا يعمل إلا إذا كان الهدف من هذا العمل يحقق مصالحه الشخصية، فمن خلال

هذا أصبح من الضروري إعطاء الحاكم سلطة مطلقة فهو الذي يضع القوانين ويعدلها حسب مشيئته.

لقد ترتب عن كل هذا، تعديلا في نوعية الحقوق التي يتمتع بها الأفراد فأصبحت من صلاحية الحاكم، فلا يحق للأفراد الخروج أو الثروة على السلطات الحاكمة، مما جعل هوبز يميل إلى النظام الملكي دون غيره من الأنظمة (الأرستقراطي والشعبي). هذا يعني أنّه لا مجال للحديث عن الديمقراطية موازاة بعدم تقييد سلطة الحاكم أو سلطة الدولة. فهوبز بهذا يكون قد أقام فلسفته السياسية على دولة مطلقة السلطات أساسها التعاقد والقبول الحر فالحرية الذاتية أو الفردية لا يمكن أن تكون مسلمة مثلما كانت داخل الحالة الطبيعية ولا يمكنها أن تكون مستقرة داخل الحالة الاصطناعية لأنها أصبحت منسوبة إلى ذات أعلى مُسيرة لها لأنّ ضرورة تحديد الإرادة الفردية أصبح شرطا اجتماعي وسياسي،لان الأفراد في رأيه هم من قاموا بصنع هذه السيادة،"فكل فرد بموجب هذا التأسيس ،صانع لكل أفعال وأراء الحاكم المطلق المنصب" (هوبز توماس،يناير2011 :186.185). وأي إخلال بهذا المقتضى يتعين عليهم (المواطنين) إرجاعهم إلى حالة الطبيعة. فضلا عن هذا فإن الحرية الفردية الطبيعية لم يتم التسليم بها كمبدأ للنظام الاجتماعي والسياسي مادامت المؤسسة المصطنعة تقتضي بالضرورة تقييد هذه الحرية الطبيعية إن لم نقل إلغائها بكل بساطة.هذا ما يتنافى والكثير من التوجهات التي ترى أن الحرية أساسية ومبدأ من مبادئ المواطنة يقول ألان: «الطاعة و المقاومة ضروريتان لكل مواطن الأولى ضرورية لحفظ نظام المجتمع والثانية ضرورية لصيانة الحرية و بقائها.» (صليبا جميل، 1982 :439)

فالتمييز بين مفهومي الإنسان والمواطن، وتعبير الفرد السياسي وجد للمرة الأولى في الفكر الأوروبي في القرن السابع عشر إذ أخذت فكرة المواطنة كشرط لحفظ البقاء والمساواة تكتسب دلالتها في إطار الدولة الحديثة، فوضع هوبز للحالة الطبيعية والحالة السياسية لم يكن اعتباطياً، إنّ حقوق الإنسان الفرد الطبيعية سبقت حقوقه السياسية ونشأة الدولة. فالإنسان حرا بطبيعته، حقوقه ثابتة غير قابلة للتصرف أما حقوقه كمواطن فهي ما يكتسبها بانتمائه لكيان سياسي، هذا ليس لغرض مدني أو اجتماعي وإنما نتيجة لحقوقه الطبيعية لكون الإنسان مواطنا يعني ممارسته لإرادته الذاتية على نحو واقعي للانضمام إلى المجتمع المدني بصفته مواطنا ينتمي إلى دولة.

الحالة الطبيعية هي حالة انسجام مع الذات والاكتفاء الذاتي." تم الابتعاد عنها نتيجة لنشوء مؤسسة الملكية أو نشوء الحيازة التي تحتاج إلى مؤسسة الملكية الاجتماعية لحمايتها ومشروعية اللامساواة التي تصاحبها. فالدولة كانت تعاقدا اجتماعيا يتخلى فيه كل فرد عن حريته كاملة للعاهل

والحاكم المطلق أو الكائن الجديد صاحب الإرادة المسندة إلى القاسم الأعظم بين المصالح، أو المستندة إلى ما يجب أن تكون عليه الإرادات" (بشارة عزمي، يناير2012: 138.137)." فوضع الإنسان المدني هو نتاج الفن الإنساني والحيلة والإرادة الإنسانية التي يوجهها الحساب الفردي للمصلحة بالطبع، فالإنسان الطبيعي المنغلق على نفسه لم يكن ليأتي للمجتمع السياسي إلا بفعل الحاجة" (جاك شوفالييه جاك ،2006: 327).

فالبشر الطبيعيين بفرض على حريتهم هذه القيود الملازمة للحياة في المجتمع المدني أو الدولة،" إنما رضخوا لاهتمامهم الكبير بتوفير سبل بقائهم وحياتهم بشكل أكثر سعادة ، فالأمر يتعلق بالنسبة لهم بانتزاع أنفسهم من بؤس حالة الحرب الافتراضية الناجمة عن عدد لا بأس به من شهواتهم الطبيعية ،وعن عدم وجود سلطة مرئية تعمل على دفعهم بواسطة الخوف من العقاب، لتنفيذ اتفاقياتهم ومراعاة قوانين الطبيعة" (جاك شوفالييه جون، 2006: 328)، فالفرد ينتظر حماية فعالة مقابل طاعته للسلطة .

لم تكن نظرية هوبز السياسية عقيدة متناسقة جدا فحسب، فهذه النظرية ملائمة أيضا كتصور مبسط لسلوك المواطنة الذي اقتصر فقط على طلب السلم والطمأنينة، ويستند تنظيم العلاقات بين المواطنين على ما يراه الحاكم من عدالة وخير وشر. "السيد الحاكم هو المشرع وهو حر في أن يصدر ما يشاء من قرارات وقوانين مادام يعتقد أنها في صالح الجماعة، وليس لإنسان الحق في الإدعاء أنه كان ضحية للظلم على يد السيد الحاكم" (إمام عبد الفتاح إمام، مارس 1994 :59). حرية المواطن إذن لا تكمن في ممارسة السياسة وإنما هي قدرة السيد أو الحاكم في الحفاظ على تلك الحرية. و بالتالي تكون المواطنة هي الصفة التي يكتسبها الإنسان من خلال انخراطه في الحياة السياسية العامة ومساهمته فيها، والتي اقتضت وجود تنظيم سياسي (اللويثان).

وبهذا يكون الإنسان المواطن قد اكتسب حق المساهمة في تشكيل مجتمع سياسي بصورة مباشرة. تمكن هوبز من المشاركة في إدارة الشؤون العامة كما أتيحت له حرية الخيار السياسي. أنّه من خلال النظرية التي قدمها للدولة والمجتمع أعطى مفهوما سلبيا للمواطن فهو مواطن غير مهتم وغير آبه بتسيير الشؤون العامة، مُسندا ذلك إلى الحاكم صاحب السيادة المطلقة. بالتالي تكون العلاقة في حالة انفصال شبه تام بين المواطن والدولة اقتصرت فقط على حق واحد تمثل في الحق الدفاع عن الحيــاة.

لقد ضخم هوبز من شأن الحكومة وأعطاها مطلق الصلاحيات والسلطات، ووضع كل هاته السلطات في يد الحاكم الذي طغى وجوده على وجود الدولة والفرد والمجتمع على حد سواء، فهوبز قد

جعل من العقد الاجتماعي عقد خضوع ونقطة انطلاق للحياة الاجتماعية والسياسية. فكيف استطاع المحافظة على هوية الفرد واستقلاليته في خضم أداء واجباته؟

يظهر بسهولة دلالة فلسفة هوبز في تاريخ الفكر السياسي وذلك مقارنة بمن سبقه وبمن تلاه نظرا لأحداثه قطعية كلية بالفلسفة التقليدية الرامية إلى اعتبار الإنسان حيوانا اجتماعيا وسياسيا.

بالنسبة لهوبز لا يمكن الحديث عن الإنسان بصفة عامة، لأنه لا يوجد شيء يتصف بالعمومية فهو يقترح صيغة تترك فردية المتعاقدين البشر الطبيعيين سليمة، "فهؤلاء لا ينحلون في أي لحظة داخل الشعب كما أن إرادتهم الفردية لا تنحل في إرادة مشتركة أو عامة فوحدة المجتمع المدني تنتج فقط عن حلول الإرادة الواحدة للسيد ممثل اللوفياثان محل تعدد الإرادات الفردية المتناقصة افتراضيا، فكل ذوبان هو أمر مستبعد وهكذا يبقى الفرد سليما في نفس الوقت الذي تتأسس فيه السلطة ومعها قوة فريدة" (جاك شوفالييه جون ،2006: 329).

لم يكن هوبز نفسه مهتما اهتماما كبيرا بالحياة السياسية الاجتماعية للأفراد وإنما كان تحليله للطبيعة البشرية يتضمن تصورا للأهمية التي تعود بها هاته الأخيرة على الإنسان (الفرد)، باعتباره أنه سيتعرض في آخر الأمر للتأثر ببواعث تعارض مصالحه مع غيره من الأفراد، ومن هذه الوجهة تصبح أشكال الحياة السياسية والاجتماعية وكذا الاقتصادية كلها تصب في المصلحة الخاصة للأفراد فهوبز يقول: « ما المجتمع إلا وسيلة لحماية النّاس من نتائج طباعهم الجامحة» (ماكيقرر.م وبيج شارلز ،د(ت) :88). أي أنه ابتكار مصطنع لتحقيق النفع الأمني للأفراد لا غير فالإنسان ولد حرا، مساويا لغيره. و ما أبرمه من عقد اجتماعي لم يكن إلا لسد الحاجيات الاجتماعية المتعلقة بانتظام الحياة في المجتمع ولحمايته. "ففكرة العقد الاجتماعي لدى هوبز نظرت إلى المجتمع كنسق بيولوجي أو كائن عضوي أكبر يشبه في تركيبه ووظائفه وفي حدة أجزائه جسم الإنسان أو الفرد ويتعرض لقوانين متشابهة في نموه ونضوجه واضمحلاله" (ماكيقرر.م وبيج شارلز ،د(ت) : 90) لقد انطلق هوبز في مرحلة انتقال الإنسان من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية إلى حصر وبطريقة قسرية نوعا ما الصفات التي تميزت به الطبيعة البشرية والتي استحالة قيام المجتمع بتلك الظروف مما أدى إلى وضع قوانين الطبيعة لإصلاح الخلل المشاع في الحالة الأولى من أجل تكوين مجتمع سياسي، "فإذا كان السلوك البشري تبعث عليه المصلحة الذاتية الفردية وجب اعتبار المجتمع وسيلة مؤدية إلى هذه الغاية فحسب. فكان هوبز الممثل الكامل لمذهب المنفعة والممثل الكامل للمذهب الفردي في آن واحد فسلطة الدولة وسلطة القانون ليس لهما من مبرر إلا لأنها يسهمان في أمن الكائنات البشرية وليس من سبب

معقول للطاعة واحترام السلطة سوى التوقيع بأن يسفر هذا عن ميزة تزيد عما تتيحه أضدادها" (سباين جورج ، د(ت): 197).

إذن قيام الدولة لم يكن إلا لتحقيق مجموع المصالح الذاتية والمستقلة للأفراد من خلال هذا المجتمع الاصطناعي فقد شَقّت الحرية الفردية طريقها نحو المجتمع المدني في شكل حرية الفرد الإنسان لا المواطن المغلوب عن أمره ليلتحم بذلك بكلٍ أكبر يعمل على مساعدته لمواجهة الحالة الطبيعية القاسية، فشكّل الإتحاد الاجتماعي(الدولة) ما هو إلا وسيلة لتحقيق الغايات الفردية والتحرر من القيود. "فمعارضين هوبز اعتبروه كبير أساقفة الروح الفردية التنافسية " (فالح عبد الجبار،2018 :30).

فالمجتمع لديه تَألف من أفراد أكثر ما يميزهم حب التملك وحب السيطرة وقد تساووا في الأمر الذي دفع بهم إلى حالة حرب دائمة وشاملة بعضهم ضد بعض، حرب كانت قد تنتهي بدمار الجميع في حالة استمرارها بلا طائل. وكان هذا الدافع الأكثر أهمية لإنشاء الدولة غير أن الناس لا يكونون أقل فردية بعد إبرامهم للعقد عما كانوا قبل إبرامه فالمصلحة الذاتية تسود المجتمع المنظم كما تسود في حالة الحرب المفترضة. فأغلبية السياسيين اعتقدوا أن الإنسان ولد معه استعداد وميل طبيعي إلى الاجتماع على عكس هوبز الذي رأى أن الإنسان لا يبحث أبدا عن المجتمع إلى متى بدا له نافعا ولعل هوبز رأى في هذا تفسيرا لخضوع المواطن لسلطة الدولة وبالتالي ممارسة مواطنته.

لقد كانت الدولة والمجتمع من صنع الكائنات البشرية بواسطة عقد الذي قام على مصالح ذاتية بالدرجة الأولى وبالتالي الروابط السياسية تسييرها المصلحة الذاتية للأفراد وهذا ما ميز هوبز عن سابقيه كأفلاطونPlaton وأرسطو الذين أقاموا نظرياتهم على المسلمة القائلة بأن الكائنات الإنسانية اجتماعية بالفطرة، أمّا هوبز فكل ماله علاقة بالحالة الاجتماعية للإنسان يمكن رده للدولة وفي الغالب إلى رغبة الفرد بحفظ ذاته. فبينما كان يظهر تفرد المواطن الإغريقي فقط من خلال انتمائه إلى المدينة. فلكي تكتشف هويته عليه أن تكون مواطنا، بينما أولى هوبز عناية فائقة بتفرد الإنسان وحياته الخاصة بعيدا تماما عن الهيئة السياسية، "وهكذا صار هوبز ناطقا باسم ما يسمى المذهب الفردي المنهجي" (سكيربك غنار وغيلجي نلز، أبريل 2012: 401).

فبموجب الطرح الآنف الذكر يمكن أن نستنتج أن الإرادة الخاصة الفردية هي الأساس الذي يعول عليه هوبز في بناء نظريته فمصدر التغيير في الإنسان حسب رأيه هو تحقيق الأنانية الفردية، فجعل بذلك الأولوية للمصالح الفردية وتغليبها على المصالح الاجتماعية فالفرد يتخلى عن حالة الطبيعة ويتحد مع البشر لإقامة حكومة لأجل المحافظة على حياته وحريته وملكيته، فالحكومة لا

تقوم إلا بإرادة الأغلبية، فما أقره ميكيافيلي N. Machiavel طريق القوة بالنسبة للأمير يراه توماس هوبز واقع الإنسان في حالة الطبيعة فهو يؤكد على حرية الأفراد وليس المواطنين، "لا يجوز أن نستنتج من خلال استخدام عبارة حرية، أي حرية الإرادة في الرغبة أو في الميل بل حرية الفرد الكامنة في عدم مصادفته العوائق أمام تحقيق ما يريد أو ما يرغب أو يميل إلى القيام به" (هوبز توماس، يناير2011: 217).

فيشكل القانون المدني جزءا من الأمور التي تمليها الطبيعة في الواقع، العدالة هي نتيجة إملاء قانون الطبيعة بما تحويه من تنفيذ لاتفاقات معينة ومنح كل مستحق إلى صاحبه فكل فرد في الدولة ملزم بإطاعة القانون المدني.... "لأنّ إطاعة القانون المدني هو أيضا من أقسام قانون الطبيعة فالقانون المدني والقانون الطبيعي ليسا أنواعا متعددة من القوانين بل هي مختلفة حيث يكون الأول هو القسم المدون والآخر القسم غير المدون" (هوبز توماس ،يناير 2011 :270). فالقانون في نظر هوبز بشقيه (المدني والطبيعي) لم يستخدم إلا للحد من حرية الإنسان الطبيعية وهذا ليس لغرض إلا للحد من التعدي عن حقوق بعضهم البعض والإتحاد للدفاع عن مصالح ضد العدو المشترك، فهوبز من أنصار المساواة وصلته واضحة بالنزعة الاستقلالية فحقوق البشر واضحة بذاتها وما يبرر في نظره وجود المؤسسات الاجتماعية إلا لكونها تحمي وتحافظ على المصالح والحقوق الفردية .

"كانت الفردية هي العنصر الحديث تماما في كتابات هوبز فبعده بقرنين بدت المصلحة الذاتية في نظر معظم المفكرين دافعا أشد وضوحا من التنزه عن الغرض، وبدت المصلحة الذاتية المستنيرة علاجا للأدوار الاجتماعية أكثر قابلية للاستخدام من أي شكل من العمل الجماعي وسلطة الحكم المطلق كانت حقا المكمل الضروري لفرديته فهذه كانت مقدمات مذهب هوبز المنطقية " (سباين جورج ،د(ت): 206).

وهكذا تبدو فلسفة هوبز في جوهرها وصميمها فلسفة فردية في اللباب، فإذا كان هوبز قد ضخم من شأن الحكومة وأعطاها مطلق الصلاحيات والسلطات ووضع عنان كل هذه السلطات في يد حاكم طغى على وجود الدولة والمجتمع معا، فما كان ذلك إلا لمصلحة الفرد في الأساس. فالإنسان في فلسفة هوبز ما هو إلا كائن فردي عاش حياته بين حالة الطبيعة فردا منعزلا إلى أن استحالة عليه العيش فردا مطلقا فأنشأ كيانا شكليا. بصياغة عقدا اجتماعيا وهميا، كون بموجبه كيانا سياسيا سمي الدولة وأوكل إليها الحفاظ على أمن الفرد وحقه في الملكية الخاصة.

الأمر الواضح أنّ هوبز انطلق من نقطة مفادها أن الفرد هو ذلك الكائن الإنساني الخاص الذي تمتع بجميع حقوقه في حالة الطبيعة غير أنه لا يمكن لحياة هذا الكائن أن تقوم إلا بصورة

سلبية تميزت بالتوحد والحيلة والخديعة مما أدى إلى ضرورة الحياة السياسية التي فرضت عليه ضرورة التخلي عن جزء من سلطانه مقابل ضرورة بلوغ قدر من الأمن والراحة وبهذا يكون الإنسان لا هو استطاع البقاء بطريقة مرضية في حالة الطبيعة، ولا هو اكتفى بذاته في الحالة السياسية.

الخاتمة:

تحمل نظرية هوبز فلسفة حول الإنسان تضع الحاجات و الرغبات في أساس التراتب الهرمي لقوى الإنسان الفطرية ، فشكلت بذالك حالة الطبيعة أول مجتمع للإنسان يقوم على الرغبة كقيمة لازمة وينظر إليها أنها عقلانية ومشروعة ،هذا ما أحدث انفصال في نظريته بين الرغبة و العقل، وبين الحقوق الفطرية والمدنية وبالتالي بين الفرد و المواطنة . فكانت آراءه محاولة للتوفيق بين حريات الأفراد والنظام الاجتماعي الذي يتعرض للتهديد جراء نفس تلك الحرية التي تنتج حالة صراع و فوضى.

الهوامش:

*توماس هوبزTomas Hobbes (1588. 1679): فيلسوف ورجل سياسة انجليزي له العديد من المؤلفات في السياسة والقانون والتاريخ. أهم أعماله السياسية على الإطلاق هو كتاب التنين Leviathan الذي تكلم فيه عن العقد الاجتماعي والمجتمع المدني.

**العقد الاجتماعي Social Contract: هم مصطلح يعبر عن اتفاق عدد من الأفراد على تكوين مجتمع بناء على قاعدة الفائدة المشتركة وتجنب الأضرار، مقابل تسليم الفرد لإرادة الجماعة وترجع جذور هذا المفهوم إلى العهد القديم، وقد تناوله عدد من الفلاسفة سموا بفلاسفة العقد مثل هوبز. لوك . روسو.

قائمة المراجع

1. إمام عبد الفتاح،إمام. (مارس 1994). **الطاغية**. (دون ذكر الطبعة). الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الآداب.

2. اهرنبرغ ،جون .(فبراير2008) .**المجتمع المدني:(التاريخ النقدي للفكرة)**، تر: علي صالح و حسن ناظم. (الطبعة الأولى).بيروت ،لبنان: المنظمة العربية للترجمة.

3. بشارة ،عزمي. (يناير 2012). **المجتمع المدني: (دراسة نقدية)**. (الطبعة السادسة). الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.

4. توفيق ،مجاهد، حورية. (2019). **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**. (الطبعة السابعة) .القاهرة، مصر: مكتبة t. me/ katabrawya 485.

5. جاك شوفالييه، جان. (2006). **تاريخ الفكر السياسي :(من مدينة الدولة إلى الدولة القومية)**. ج2. تر: محمد عرب صاصيلا. (الطبعة الخامسة). بيروت، لبنان :المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع.

6. دليو ، ستيفن.(2010). **التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني** . تر: ربيع وهبة.(دون ذكر الطبعة). الجيزة،مصر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

7. دولاكامبانى،كريستيان. (2003). **الفلسفة السياسية اليوم (افكار ،مجادلات ،رهانات)**. تر:نبيل سعد . (الطبعة الأولى). مصر : عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية.

8. دومون، لويس. (2006). **مقالات في الفردانية :(منظور أنتربولوجي للأيديولوجية الحديثة)**. تر: بدر الدين عردوكي. (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: المنظمة العربية للترجمة.

9. سباين، جورج .(سنة النشر غير معروفة). **تطور الفكر السياسي**. تر: راشد البراوي،ج 3. (دون ذكر الطبعة). مصر: الهيئة العامة المصرية للكتاب .

10. سكيربك، غنارو غيلجي ، نلز.(أبريل 2012). **تاريخ الفكر الغربي : (من اليونان القديمة إلى القرن العشرين)** تر:حيدر حاج إسماعيل . (الطبعة الاولى). بيروت، لبنان: المنظمة العربية للترجمة.

11. شتراوس، ليو وكروبسي، جوزيف. (2015). **تاريخ الفلسفة السياسي: (من ثيوكيديديدس حتى اسبينوزا)** تر: محمد سيد احمد. (دون ذكر الطبعة). القاهرة،مصر: المجلس الأعلى للثقافة .

12. صليبا ،جميل .(1982). **المعجم الفلسفي** .ج2. (دون ذكر الطبعة). بيروت ،لبنان: دار الكتاب اللبناني.

13. طاليس، ارسطو.(1924).**علم الاخلاق الى النيقوماخوس.** ج1.تر:احمد لطفي السيد:(دون ذكر الطبعة).القاهرة ،مصر:دار الكتب المصرية.

14. فالح ،عبد الجبار.(2018). **الإستلاب (هوبز ،لوك . روسو. هيغل . فيورباخ . ماكس)**. (الطبعة الاولى). بيروت،لبنان : دار الفرابي .

15. لوك، جون .(1956). **في الحكم المدني** .تر: ماجد فخري .(دون ذكر الطبعة).بيروت ،لبنان: اللجنة الدولية لترجمة الروائع.

16. ماكيفر،ر.م وبيج، شارلز. (2000).**المجتمع**، تر: على أحمد عيسى. (دون ذكرالطبعة). القاهرة، مصر: مكتبة النهضة المصرية .

17. مصباح ، صالح. (مارس 2011). **فلسفة الحداثة الليبرالية الكلاسيكية من هوبز الى كانط**. (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: جداول للنشر و التوزيع.

18. هوبز، توماس. (يناير2011).**اللفياثان: (الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة)**. تر: ديانا حرب وبشرى صعب.(الطبعة الاولى). بيروت،لبنان : دار الفرابي.

19. ولد يب. سيدي محمد.(2011). **الدولة و إشكالية المواطنة :(قراءة في مفهوم المواطنة العربية)**.(الطبعة الأولى). عمان ،الاردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

المراجع الاجنبية:

1. Hobbes thomas, **les élement de droit natural et politique**, traduction: LOUIS roux, lyon: education HERMES

2. hobbes Thomas. (1999). **léviathan, traité de la matière, de la forme et du pouvoire de la république ecclésiastique et civile**, traduction: français tricaud, france: éducation DALOUZ

3. Serge, lancel. (1999).**saint augestin**. paris: arthé nofoyord